يعني الها فصل من سأل دبه ان يفعل ما وجب له تعالى عقلاً
او ان يترك او سأله ان يترك ما ستحيل عليه عقلاً او
او ان يفعله فان اراد تاويلا لا يكون به واجبا ولا محالا
لا يكفر ديانة والا فيكفر بلا شك فى دعاء ترك ما وجب
وفعل ما استحال واما دعاء فعل ما وجب تركه ما التحل
فلا يجوز بلا ارادة التاويل كما ظهر من المنقول فى اول
الباب عن البيضاوى وانه يكفر ديانة والله تعالى اعلم وان
لم يشترك فى الفعل والترك لانه ايهام النقص له تعالى وهو
استخفاف به تعالى وذكر فى القران بارادة التاويل النظر
والسمع والنسيان فى قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة
اى لا يرحمهم انك سميع الدعاء اى مجيبه انا نسيناكم
اى تركناكم من الرحمة ترك المنسى فمن قال بارادة التاويل
المذكور رب انظر الى او لا تنظر الى فلان او اسمع دعاء
او لا تسمع دعاء فلان او لا تنسنى او انس فلان لا يكفر ديانة
واما الكفر ظاهرا فى هذا الباب فان الكلام كان ما سأل به
من هذا الباب واقعا فى النص بالتاويل كالمذكورات وكان
السائل مظنة ان يطلع على تاويله لا يكفر ظاهرا والا فيكفر
نظيره ذكره ما قال فى التاتارخانية من اعتقد الحرام القطع
خلافا ان كان حراما لعينه يكفر وان كان حراما لغيره لا يكفر
وقيل الفرق بين الحرام لعينه والحرام لغيره فى حق العالم لا
فى حق الجاهل لانه لا يعرف الفرق بين بينهما ففى حقه
يكفر سواء كان حراما لعينه او لغيره انتهى اقول الكفر
فى تحليل الحرام لغيره فى حق الجاهل وعدم الكفر فى حق العالم

اما

انما هو فى الظاهر واما ديانة فمن اعتقد حله من حيث ذاته
لا يكفر وان كان جاهلا ومن اعتقد حله من حيث اتصافه
بالوصف العارض المحرم يكفر وان كان عالما والحرام لعينه
ما حرم لاجل ذاته كالخمر والزنا والميتة والدم المسفوح
ولحم الخنزير وما ذبح على النصب والحرام لغيره ما حل ذاته
وحرم لوصف عارض كالخبز المغصوب قال فى التاتارخانية
نقلا عن التجنيس لو قال لرجل لا يمرض هذا انسيه الله كفر انتهى
يعني كفر ظاهرا ان لم يكن مظنة ان يعلم تاويله بان كان جاهلا
باب تنزيهه تعالى عن كونه محلا للحوادث قال فى التاتارخانية
من قال بحدوث صفة من صفات الله تعالى كفر وفى نصاب
الفتاوى سئل عن قوم ذات بارى جل جلاله قديست محل حوادث
ميكويند ما حكمهم قال كافر شوند بى شك انتهى فود ميكويند
فارسية يعني يقولون اقول المنقول عن نصاب الفتاوى
هو عين القول بحدوث بعض صفاته تعالى او كلها وسبب
الكفر فى هذه المسئلة اما كونه محل الحوادث حادثا فيلزم
حدوث ذاته تعالى وهذا الدليل غير تام كما ذكر فى المواقف وشرحه
واما ان صفاته تعالى كمال فلو قلنا بحدوث صفة من صفاته
تعالى لزم النقص عليه تعالى قبل الاتصاف بها والنقص عليه تعالى محال
اجماعا وهذا مذكور فى المواقف وشرحه لكن هذا ليس على اطلاقه
وبيانه ذكر ان صفاته تعالى تنقسم الى صفات ذاتية والى
صفات فعلية قال على القارى الفرق بينهما عندنا ان كل
ما وصف به البارى ولا يجوز ان يوصف بضده يعني بكون
ضده صفة نقص فهو من صفات الذات كالحيوة والقدرة والعلم

Copyright © King Saud University